

وتطور هذا المنحى.

ولعله من نافلة القول التأكيد على أن دورة أكتوبر، هي دورة مشروع قانون المالية بامتياز، بحيث تأخذ المناقشة فيه حيزا وافرا من زمن الدورة ومن انشغالات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وقد عرفت هذه الدورة أكتوبر 251 ساعة من العمل الجاد، المضني، خصوصا بالنسبة للسادة رؤساء الفرق البرلمانية، و47 اجتماعا للجان الدائمة خصص لمناقشة مشروع قانون المالية، وكذلك كان مضنيا بالنسبة للسادة الرؤساء لأنهم ينتقلون بين لجانهم واللجان التي يسيرون أشغالها.

وأريد أن أشير أن الحكومة قدمت 8 تعديلات جديدة لم تمر أمام مجلس النواب عند إيداع مشروع قانون المالية في هذا المجلس، وذلك ضمن 116 تعديلا قبل منها 39 تعديلا.

وقبّرت هذه الدورة كذلك، بالنقاش الجاد والعميق على المستوى القانوني والدستوري والسياسي حول علاقة المجلس بالسلطة التنفيذية، وهو ما استأثر باهتمام الرأي العام الوطني والطبقة السياسية خصوصا.

وقد شهدت هذه الدورة حدثا مؤسفا، تمثل في توقيف البث لجزء من أشغال جلسات الأسئلة الشفوية منذ 7 يناير 2014 بقرار من السيد رئيس الحكومة المحترم، مما نتج عنه نقاش مطول، قانوني ودستوري وسياسي لم ينته بعد، وكنا نتمنى أن يسبق اتخاذ هذا القرار مشاورات بين السلطتين كما عهدنا ذلك في عدة محطات سابقة وانعطافات مهمة في مسارنا في هذه السنوات، وكذلك تفعيلا لروح الدستور الذي يشدد على التوازن والتعاون بين السلط، ويضع كغاية له توطيد وتقوية دولة حديثة، ويسهر على ضمان استقلالية السلط في إطار الفصل المرن بينها.

السادة والسيدات:

على مستوى العمل التشريعي:

بخصوص هذا العمل، لا بد أن أقول أنه أضحى من اللازم اعتماد مقاربة ابتكارية في التعاطي مع القوانين التنظيمية لما لها من أهمية لأنها تعتبر جزءا من الوثيقة الدستورية ومكملة لها، وترهن بالتالي عدة أوراخ مهيكلت في عدة مجالات حيوية ببلادنا، ويجب ألا ينظر إليها من زاوية الزمن فقط عبر الاستعجال في إخراجها وإتمام التداول بشأنها، على حساب جودة مضمونها وانسجامها الداخلي ومدى احترامها أيضا للدستور نفسه.

إن هذه القوانين التنظيمية تتعلق بإخراج مؤسسات دستورية على قدر كبير من الأهمية، بعضها يولد لأول مرة، ولا تتوفر بخصوصه على سوابق قانونية أو دروس للممارسة، والبعض الآخر قد تغير جوهرها، وبالتالي لا بد من إعطائها الاهتمام الذي تستحقه.

حضرات السادة والسيدات،

واصل مجلس المستشارين إنتاجه التشريعي خلال هذه الدورة بالدراسة والتصويت على 26 نصا تشريعيًا تهم جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية

محضر الجلسة رقم 934

التاريخ: الأربعاء 12 ربيع الآخر 1435 (12 فبراير 2014)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: عشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: اختتام الدورة الحرفية 2013-2014.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارون،

السيدان الوزيران،

شكرا.

هذه الجلسة الثالثة في نفس اليوم، قد تمت برمجتها في المكتب والاتفاق عليها مع السادة رؤساء الفرق البرلمانية، وأنا لذي شعور طبعًا أنه يوم ماراطوني، ولكن كان لا بد أن نهي مع المجلس الثاني عملنا اليوم.

بسم الله الرحمن الرحيم،

عملا بمقتضيات الفصل 65 من الدستور، يجتمع اليوم مجلس المستشارين دورته التشريعية الحرفية 2013-2014، دورة كانت غنية من حيث عمل المجلس بكل مكوناته وفي كل مجالات ووظائف اشتغاله، التشريعية منها، والرقابية، والدبلوماسية.

وقد ظلت المواكبة الجادة للأوراش الكبرى التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ملهمة لأنشطة مجلسنا وطنيا ودوليا.

كما شكل الخطاب الملكي السامي لافتتاح السنة التشريعية الحالية مرجعا لعمل السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بما تضمنه من توجيهات سامية حينما أكد جلالته على "ضرورة اعتماد روح التوافق الوطني، ونفس المنهجية التشاركية الواسعة، التي ميزت إعداد الدستور، خلال بلورة وإقرار هذه القوانين التنظيمية".

لقد تزامنت هذه الدورة كذلك مع مرور خمسين سنة على إحداث البرلمان المغربي، وهو حدث بارز، انطلق الاحتفاء به بتنظيم ندوة دولية حول موضوع: "50 سنة من العمل البرلماني بالمغرب وتطور الممارسة البرلمانية في العالم"، والتي انعقدت تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وافتتحت بتلاوة الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الحاضرين، كما تميزت بحضور وازن للسادة الرؤساء السابقين، وثلة من رؤساء البرلمانات الصديقة، وعدد كبير من أصدقاء المملكة المغربية جاؤوا من أقطار عديدة، وخبراء جامعيين ومهتمين بالشأن البرلماني الوطني

والحقوقية والبيئية والثقافية.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية:

عمل السادة والسيدات المستشارين على مساءلة السيدات والسادة أعضاء الحكومة ومتابعة مختلف القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام المواطنين والمواطنات في جميع المجالات وعلى المستويين الوطني والدولي، وبلغ مجموع الأسئلة الشفوية 425 سؤالاً، تمت الإجابة عن 239 منها (78 آني و161 سؤالاً عادياً)، أما الأسئلة الكتابية فقد بلغ عددها 73 سؤالاً، لم تتم الإجابة إلا عن 17 سؤالاً منها.

وإذا كانت الجلسات الشهرية، كالיום، المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، طبقاً للفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، قد شكلت آلية جديدة لتقوية العمل الرقابي للمجلس، فإن مجلسنا قد اختار محاور ذات أهمية قصوى اعتباراً لراهنيتها، واعتباراً لارتباطها الوثيق بانتظارات المواطنين والمواطنات وانعكاساتها المستقبلية على معاش مواطنينا ومواطناتنا.

وما تجدر الإشارة إليه أن الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين، قد تابعت تنظيم مجموعة من الورشات واللقاءات العلمية حول قضايا اقتصادية واجتماعية بمشاركة خبراء وفعاليات مدنية وسياسية، هذه اللقاءات أسهمت بقسط وافر في إشعاع مجلسنا وافتتاحه على محيطه.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية:

وانسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية، واستحضاراً للخطاب الملوي السامي لافتتاح الدورة الخريفية 2013، والذي جاء فيه: " فقد أصبح من الضروري على البرلمان بلورة مخطط عمل متكامل وناجح، يعتمد جميع آليات العمل البرلماني، لمواصلة الدفاع عن وحدتنا الترابية، بعيداً عن خلافات الأغلبية والمعارضة، بل لا ينبغي أن تكون رهينة الظرفيات والحسابات السياسية". انتهى كلام جلالتنا.

على ضوء هذا الخطاب، عقد مجلسنا ورشة عمل يومي 11 و21 نوفمبر 2013، حضرها جميع رؤساء الفرق البرلمانية مشكورين وجميع أعضاء مكتب المجلس وثلة من السادة المستشارين المحترمين والسيدات المستشارات المحترمات، وتناولت بالدرس والتحليل منهجية عمل المجلس في العمل الدبلوماسي ونقط القوة ونقط الضعف في هذا العمل، وعلى ضوء ذلك تمت برجة عدة ورشات لتقوية قدرات السيدات والسادة المستشارين وبناء خطة جديدة للعمل الدبلوماسي، من هذه الورشات ورش خاص حول الحكم الناتي، ورش خاص حول التزامات المملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان بين المعايير والآليات الأمية وتحديات التنفيذ، بتأطير السيد المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، والورشة الأولى أطرها الأستاذ محمد تاج الدين الحسيني، أستاذ جامعي وخبير في العلاقات الدولية. الثالثة بالأمس -أظن- " حقوق الانسان: المكتسبات والتحديات "

وقد أطرها الأستاذ إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ولا تفوتني هذه المناسبة دون أن أقدم الشكر الجزيل والامتنان للأساتذة الأجلاء الذين أطروا هذه الورشات، وتفاعلوا بكل أريحية مع السادة البرلمانيين.

وتندرج هذه اللقاءات في إطار البرنامج المسطر من قبل مكتب المجلس لتدعيم وتقوية قدرات السيدات والسادة المستشارين، وتمكينهم من تملك مفاتيح الملفات الكبرى للترافع بها خلال نشاطهم الدبلوماسي. ومن جهة أخرى، تابع مجلسنا عمله الرامي إلى توطيد وتمتين العلاقات الثنائية التي تجمعنا بالمجالس المائة وبرلمانات الدول الصديقة والشقيقة، وبعض البرلمانات التي لدينا معها مشاكل في ما يتعلق بالقضية الوطنية. وقد حرص على الحضور الفاعل والمتميز في مختلف المنتديات الدولية والملتقيات الإقليمية والجهوية.

وفي هذا الإطار كذلك، استقبل المجلس المقرر 17 وفداً برلمانياً، كما شارك المجلس في 30 تظاهرة برلمانية قارية أو جهوية أو دولية.

وشكلت هذه اللقاءات مناسبة لتوطيد علاقات التعاون والصداقة بين البرلمانيين وزملائهم على الصعيد الدولي، والتعريف بالنموذج الديمقراطي التنموي المغربي المنفرد في المنطقة، والذي كان دائماً محط مساءلة عندما يتوجه البرلمانيون إلى خارج أرض الوطن، وكذلك إبراز المكتسبات التي تحققت في ملف أقاليمنا الجنوبية، مع التذكير بأهمية مقترح الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية للمملكة كحل نهائي وعادل، وكذلك دوره في تسريع وتيرة اندماج مغاربي بدوله الخمس كفاعل قوي في استتباب الأمن والسلام وكمحاور جاد للإتحاد الأوربي جنوب البحر الأبيض المتوسط.

حضرات السادة والسيدات،

بخصوص الافتتاح على محيط المجلس، استقبل مجلسنا 3000 زائر، من ضمنهم طلبة جامعيين وتلاميذ وباحثون جامعيون ومثلو جمعيات مدنية من داخل وخارج المملكة، وخصوصاً أطفال مهاجرين في الخارج. ولعل ما ميز العمل الإداري لهذه الدورة هو مصادقة مكتب المجلس على النظام الداخلي لمركز الدراسات والبحوث البرلمانية الذي أحدثه المجلس بشراكة مع (Westminster) البريطانية. وقد شرع هذا المركز العلمي في تنفيذ برنامجه من خلال الاشتغال على أبحاث ذات أهمية علمية، تمهيداً لاعتماده كأداة لمواكبة مجلسنا والاستشارية عند الاقتضاء.

وختاماً، يسعدني أن أتوجه بالشكر إلى السيد رئيس الحكومة المحترم وإلى كافة أعضاء الحكومة على تجاوبهم مع السيدات والسادة المستشارين. كما يسعدني كذلك أن أشكر جليل الشكر السادة أعضاء مكتب المجلس على حيويتهم وروح المسؤولية التي يتحلون بها في تدبير شؤون هذا المجلس. والشكر موصول للسادة رؤساء الفرق البرلمانية والسادة رؤساء اللجان الدائمة الذين يركون في الواقع دواليب هذا المجلس باستمرار، داخل

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، بمناسبة اختتام أشغال الدورة الخريفية للسنة التشريعية 2013-2014 بأن يرفع إلى السدة العالية بالله أصدق آيات الولاء والإخلاص لجلالتكم وللعرش العلوي المجيد.

لقد شكلت الأوراش الكبرى التي تقودها جلالتكم مصدر إلهام لجميع مكونات المجلس في تعاملهم في الملفات أو مع الملفات الكبرى لبلادنا، كما شكلت توجيهاتكم السامية بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية 2013-2014 في تعامل المجلس مع الدبلوماسية البرلمانية لحظة انعطاف، وهو ما أثمر عن بلورة إستراتيجية في مجال الدبلوماسية البرلمانية، هدفها تقوية قدرات السيدات والسادة المستشارين للدفاع عن المصالح العليا لبلادنا، وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

وسيظل مجلس المستشارين، يا مولاي، مستنيرا بتوجيهاتكم السامية، منخرطا بفعالية في دينامية الإصلاح والبناء والانفتاح التي تقودها جلالتكم بحكمة وتبصر وثبات لبناء دولة المؤسسات.

حفظكم الله، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتكم ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا خديجة وصنومك الجليل صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبقايا أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على مقام جلالتكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته. وحرر بالرباط، في الأربعاء 12 ربيع الثاني 1435 هجرية، الموافق لـ 12 فبراير 2014.

خدم الأعتاب الشريفة، الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

رفعت الجلسة، وشكرا لكم جميعا.

الدورات وخارجها، فلهم مني جزيل الشكر والامتنان. كذلك أريد أن أشكر الأطر وموظفي المجلس باعتبارهم طبعاً شركاء لنا جميعاً في كل المبادرات التي تتوخى تطوير عملنا جميعاً.

وفي نفس السياق، أتوجه بالتنويه والشكر الخاص إلى ممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية التي تواكب مجدية ومهنية عمل هذا المجلس، وتعتبر طبعاً الوسيط الهام والمهم والاستراتيجي فيما يتعلق بعلاقتنا مع الرأي العام الوطني والدولي.

حضرات السادة والسيدات،

إننا نختم هذه الدورة والارتياح والافتخار بغمنا بنجاح النموذج الديمقراطي التنموي المتفرد الذي يريعه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بعزيمة لا تلبث وتثبت رغم المناخ شديد التعقيد الذي يحيط ببلادنا، هذا النموذج الذي تم بناؤه في جو يسوده الاستقرار والطمأنينة ومتابعة الأوراش الكبرى الضامنة للتنمية المستدامة وجلب المزيد من الاستثمارات واستشراف آفاق المستقبل وبناء دولة المؤسسات.

"وَقُلْ لِعَمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" صدق الله العظيم.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لتلاوة بريقة الولاء والإخلاص المرفوعة إلى السدة العالية بالله، وإليه الكلمة.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

برقية مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

نعم سيدي، أعزك الله؛

يتشرف خدم الأعتاب الشريفة، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة